

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٠

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يشكل مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية على النحو الآتي :

- المهندس/ عمرو محمد محمد عسل ، رئيساً .
 - المهندس/ هشام مسعد الحاروني ، نائب رئيس .
 - المهندس/ أحمد مصطفى الفرارجي ، نائب رئيس .
 - المستشار/ محمود محمد جبر ، ممثلاً لمجلس الدولة عضواً .
 - الدكتور/ محمد هاني بركات ، ممثلاً لوزارة التجارة والصناعة عضواً .
 - الأستاذ/ أيمن سمير الجمال ، ممثلاً لوزارة المالية عضواً .
 - الأستاذ/ أسامة صالح ، ممثلاً لوزارة الاستثمار عضواً .
 - المهندس/ عادل أحمد محمد نجيب ، ممثلاً لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية عضواً .
 - السيد/ عمرو محمد عبد العزيز الدسوقي ، ممثلاً لوزارة الدولة للتنمية المحلية عضواً .
 - المهندس/ أحمد محمد أحمد حجازي ، ممثلاً لوزارة الدولة لشئون البيئة عضواً .
 - المهندس/ عمرو طلعت ، عضواً من ذوى الخبرة .
 - الأستاذ/ حلمي إبراهيم أبو العيش ، عضواً من ذوى الخبرة .
 - الأستاذ/ خالد أبو بكر ، عضواً من ذوى الخبرة .
- وتكون مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة .

(المادة الثانية)

يتولى مجلس إدارة الهيئة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه ويجوز للمجلس أن يعهد ببعض اختصاصاته إلى رئيسه أو إلى لجنة من بين أعضائه كما يجوز له تفويض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

(المادة الثالثة)

يصرف لرئيس المجلس ولكل من أعضائه مكافأة مالية قدرها (١٠٠٠) جنيه وذلك عن كل جلسة يحضرها ، ويكون للمجلس في نهاية كل سنة مالية أن يقرر صرف مكافأة سنوية لرئيسه ولأعضائه في ضوء ما يحقق من إنجازات وبعد العرض على الوزير المختص .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١٠ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف